

جامعة تكريت

كلية الاداب / قسم الاعلام

محاضرات مادة الصحافة العربية والدولية للمرحلة الثالثة

اعداد : أ.م.د. سعد سلمان عبد الله

المحاضرات رقم (١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧) : نظريات الصحافة الدولية وعلاقتها

بالسلطة

في تفسير علاقة الصحافة الدولية بالسلطة في المجتمع عبر التاريخ، ظهرت مجموعة من النظريات التي تفسر تطور الصحافة الدولية ودورها في المجتمع، وعلاقتها بالسلطة الحاكمة، ومن أبرز هذه النظريات :

١. نظرية السلطة :

نشأت هذه النظرية في القرنين السادس عشر والسابع عشر في إنكلترا وتستند إلى فلسفة السلطة المطلقة للحاكم، ويظهر ذلك في نظريات أفلاطون، وأرسطو، وميكيافيلي وهيكل . وكان غرضها الرئيسي هو حماية وتوطيد سياسة الحكومة القابضة على زمام الحكم وخدمة الدولة . وفي ضوء هذه النظرية فان الذي يعمل، في الصحف ويصدرها هو من يستطيع الحصول على ترخيص من الحاكم .

تمثل نظرية السلطة أول نظرية جسدت العلاقة بين الصحافة والمجتمع، بعد أن ظهرت الصحافة كوسيلة إعلامية في المجتمعات الأوروبية. وحيث إن الريبة والشك كان هو أساس هذه العلاقة، حيث ان الحكومات الأوروبية والكنيسة المسيحية وضعت القيود، وعرقلت مساعي الصحافيين والناشرين في ان يمارسوا دورهم الصحافي في النشر والحصول على المعلومات

التي تقتضيها مهنة الصحافة والنشر. وقد عاشت أوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر تحت هيمنة الحكومات السلطوية إلى أن تحررت من هذا الاستبداد بفعل الفكر التنويري الذي تأسست عليه بناءات وهياكل مؤسسية جديدة. ولكن الفكر والممارسة السلطوية كانت الأساس الذي اعتمدته الدول النامية، وبالذات حديثة العهد بالاستقلال من الاستعمار الأوربي. وتبنت هذه النظرية كثير من الأنظمة السياسية في دول العالم النامي، التي حرصت على أن السيطرة والتحكم في وسائل الإعلام من خلال إما فرد أو نخبة سلطوية. وتشرف الحكومة في ضوء هذه النظرية على الصحف، وتفرض الرقابة عليها. ويحظر في إطار هذه النظرية نقد الجهاز السياسي والموظفين الرسميين. وملكية الصحف قد تكون خاصة أو عامة، وتكون أداة لترويج سياسات الحكومة ودعمها. وترى النظرية أن الصفوة، التي تحكم الدولة، هي التي تملك أن توجه العامة، التي لا تعد مؤهلة لاتخاذ القرارات السياسية. وأن الشخص الذي يعمل بالصحافة، يكون عمله هذا، بمثابة امتياز خاص، يمنحه إياه القائد، لذلك فهو مدين بالالتزام للقائد وحكومته. وحرية وسائل الإعلام في ظل هذه النظرية تتحدد بالقدر الذي تسمح به القيادة الوطنية في أي وقت. وقد أعادت بعض مراكز الأبحاث الأوربية عام ٢٠١٠ الحياة لنظرية (الحاكم المستبد المستتير)، التي كان من أبرز نموذجها الملك فريدريك الثاني (ملك بروسية) الذي دام حكمه من سنة ١٧٤٠ إلى سنة ١٧٨٦ وكان يعد نفسه (الخادم الأول) للدولة، ويجب عليه تقديم الحسابات لرعاياه، شعاره العمل الدائب، وتتضافر في شخصيته الكادحة إدارة الأمور الداخلية والمالية والخارجية والعسكرية، لتثبيت شخصية الدولة ونماء قوتها. اما النموذج العربي الذي جاهر بهذه النظرية فهو المصلح الشيخ محمد عبده للتخلص من نير الحكم العثماني.

٢. نظرية الحرية أو النظرية الليبرالية :

تعود هذه النظرية بشكل أساسي إلى عصر النهضة الأوروبية وبالتحديد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إذ بلور عدد من المفكرين الأوروبيين، كثيراً من المبادئ التي تحدثت الأفكار السلطوية التي سادت حتى بداية عصر النهضة الأوروبية . حيث ارتبطت حرية الصحافة بالفلسفات الغربية التي نادى بحرية الفرد، وقمع الاستبداد، وعارضت تفرد الآراء. ومن أشهر الفلاسفة الذين كتبوا في هذا المجال جون ستيورت ميل الذي أوضح في كتابه (عن الحرية) أن تخريس الرأي هو سطو على البشرية جمعاء.. ويضيف أن الرأي الذي يتم خنقه إذا كان صائباً نكون قد خسرنا هذا الرأي، وإذا كان هذا الرأي خاطئاً نكون قد خسرنا معركة وميكانيزمات الصراع بين الخطأ والصواب، والتي تولد بالضرورة الرأي الصواب.. وهذا ما عناه المفكر الإنجليزي جون ميلتون (بميكانيزمات التصحيح الذاتي) والتي تعني أن الفكرة الصائبة هي التي تتفوق وتتجاوز الفكرة الخاطئة عندما تتاح الفرصة للفكرتين بالتداول والانتشار، أي أنه يطرح فكرة (السوق الحرة للأفكار) كآلية لتداول وصراع الأفكار . ويؤكد جون ميلتون في هذه النظرية إن حرية النشر، بأي واسطة، ومن قبل أي شخص، مهما كان اتجاهه الفكري، حق من الحقوق الطبيعية، لجميع البشر، ولا نستطيع أن نقلل من حرية النشر، بأي شكل، وتحت أي عذر.

لم يتحقق الانتصار الأول للنظرية الليبرالية على النظرية السلطوية أو نظرية السلطة إلاّ خلال القرن الثامن عشر، حين أصدر البرلمان البريطاني قراراً أكد على حظر أية رقابة مسبقة على النشر كما أباح للأفراد إصدار الصحف من دون الحصول على ترخيص من السلطة . وقد جاء هذا التعاون نتيجة لأفكار المفكر الإنجليزي بلاكستون الذي أكد أن حرية الصحافة ضرورية، لوجود الدولة الحرة، وذلك يتطلب عدم وجود رقابة مسبقة، على النشر ولكن يمكن أن يتعرض الصحفي للعقاب بعد النشر، إذا تضمن هذا النشر جريمة وكل إنسان حر أن ينشر ما يشاء، على الجمهور ومنع ذلك يعد تدميراً لحرية الصحافة . وجاء دستور الولايات

المتحدة الأمريكية ليحظر بشكل كامل تدخل الدولة في مجال حرية الصحافة، إذ نص على أنه يحظر على الكونجرس أن يصدر أي قانون يقيد حرية التعبير والصحافة . وتقوم أفكار الليبراليين على أسس أنه لابد من تقديم كل أنواع المعلومات والأفكار للجمهور، وأن النقد الحر ضرورة لتحقيق الرفاهية والتقدم، وأن الجماهير مجتمعة، أو أغليبيتها تستطيع اتخاذ القرارات التي تكون دائماً أقرب إلى الحقيقة، وهذه الثقة بالجماهير تجعلها قادرة على انتخاب ممثليهم وتوجيههم وتغييرهم عندما يكون ذلك ضرورياً . ويحدد المفكر الإعلامي السويدي دينيس مأكويل العناصر الرئيسية لنظرية الحرية، فيما يأتي :

أ. إن النشر يجب أن يتحرر من أية رقابة مسبقة .

ب. إن مجال النشر والتوزيع يجب أن يكون مفتوحاً، لأي شخص، أو جماعة من دون الحصول على رخصة مسبقة من الحكومة .

ج. إن النقد الموجه، إلى أية حكومة، أو حزب سياسي أو مسؤول رسمي، يجب ألا يكون محلاً للعقاب، حتى بعد النشر .

د. أن لا يكون هناك أي نوع من الإكراه أو الإلزام بالنسبة للصحفي .

هـ. عدم وجود أي نوع من القيود على جمع المعلومات ونشرها بالوسائل القانونية .

و. أن لا يكون هناك أي قيد على تلقي أو إرسال المعلومات عبر الحدود القومية .

ز. يجب أن يتمتع الصحفيون بالاستقلال المهني داخل مؤسساتهم الصحفية .

وقد أسهمت النظرية الليبرالية بشكل كبير في تحرير الصحافة من سيطرة الدولة، فأنهت وجود الكثير من القيود التي تفرضها السلطة على الصحافة، واستطاعت دول الشمال (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) أن تتمتع، خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين بقدر كبير من التعددية والتنوع في مجال الصحافة، واستطاعت الصحافة أن تدير في

هذه المجتمعات مناقشة حرة بين كافة الاتجاهات السياسية، وأن تتقل هذه المناقشات إلى الجماهير، وهو ما أسهم في تقدم هذه المجتمعات وزيادة حيويتها. ولكن أوضاع الصحافة في أوروبا، وأمريكا خلال النصف الثاني من القرن العشرين ابتعدت بشكل كبير عن تلك الأفكار الليبرالية، فتناقصت تعددية الصحف وقل تنوعها، وقلت بالتالي قدرتها على القيام بوظائفها، في الوفاء بحق الجماهير في المعرفة، وإدارة المناقشة الحرة، في المجتمع، ونقلها للجماهير. وقد لعب تزايد الاتجاه إلى الاحتكار والتركيز في ملكية الصحافة دوراً أساسياً في تعريض هذه النظرية للنقد، من كافة الاتجاهات السياسية. وبرزت رؤية أخرى حتى من جانب المؤمنين بهذه النظرية تقول: (إن حرية الصحافة وحرية التعبير، لا يمكن ضمانها، إلا في حالة ما يكون إنتاج الأفكار وتوزيعها، بعيداً عن السيطرة الرأسمالية من ناحية، والسيطرة البيروقراطية السياسية، من ناحية أخرى) .

٣. نظرية المسؤولية الاجتماعية

تتطلب هذه النظرية من محاولة إيجاد توازن بين مفهومي الحرية والمسؤولية. ونظراً لتزايد النقد ضد الصحافة مع مطلع القرن العشرين وخلال العقود الأولى منه نتيجة اعتماده على الإثارة والمنطق التجاري، ونتيجة الاحتكارات والإنحيازات السياسية لهذه المؤسسات في الولايات المتحدة، تكونت لجنة خاصة عام ١٩٤٢ برئاسة روبرت هوتشنز رئيس جامعة شيكاغو. وقد وضعت هذه اللجنة نصب عينيها مهمة التحقيق في هل أخفقت أو نجحت الصحافة الأمريكية في أداء دورها الاجتماعي، وتحديد أين مواقع الحرية التي ينبغي على الصحافة أن تتوقف عندها، وما تأثير الضغوط الحكومية أو الإعلان التجاري على حرية العمل الصحفي.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تشكلت لجنة حرية الصحافة من اثني عشر أستاذاً أكاديمياً، يرأسهم البروفسور روبرت هوتشنز. وضمت بين أعضائها أبرز نقاد الصحافة

الأمريكية مثل وليم ديفرز وتيودور بترسون. وأجرت اللجنة دراستها على الصحافة الأمريكية، بتمويل من مجلة تايم الأمريكية، ودائرة المعارف البريطانية، وقدمت تقريرها، في كتاب أعدته اللجنة كاملة، عام ١٩٤٧، بعنوان: (صحافة حرة مسؤولة) ولقيت دعوة اللجنة إلى صحافة حرة ومسؤولة، صدى داخل الولايات المتحدة وخارجها، في بلدان أوروبا، وعلى رأسها المملكة المتحدة فتشكلت اللجنة الملكية الأولى للصحافة، عام ١٩٤٩، ودعت إلى التزام العاملين في الصحافة بمسؤوليتهم الاجتماعية وتشكيل مجلس للصحافة. ونص تقرير لجنة حرية الصحافة، لعام ١٩٤٧، على أن صناعة الإعلام، في الولايات المتحدة يجب أن تستمر في يد القطاع الخاص، واضحة في اعتبارها المصلحة العامة. ووضعت اللجنة مجموعة تصورات، حول وظائف الصحافة، في المجتمع الحديث، وعدد من التوصيات للحكومة، والمؤسسات. فمن حيث وظائف وسائل الإعلام، في المجتمع المعاصر، رأت اللجنة أن الصحافة يجب أن تقوم بالوظائف الآتية:

أ. تقديم تقرير صادق وشامل وذكي عن الأحداث اليومية.

ب. أن تعمل كمنبر لتبادل التعليق والنقد.

ج. أن تقدم صورة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع.

د. أن تبرز أهداف المجتمع وقيمه وتوضحهما.

هـ. أن توفر معلومات كاملة عما يجري يومياً.

وأوصت لجنة حرية الصحافة الحكومة، بتطبيق الضمانات الدستورية، لحرية الصحافة، وأن تعمل على تسهيل ظهور وسائل إعلام جديدة، واستمرار المنافسة، بين الوسائل القائمة، كما طالبت اللجنة بإلغاء التشريع، الذي يحظر على الأفراد مساندة إجراء تغييرات ثورية على المؤسسات القائمة؛ لأن هذا التشريع يهدد المناقشات السياسية والاقتصادية. وأوصت اللجنة

المؤسسات الإعلامية بتقديم خدمة، تتسم بالتنوع، والكم الملائم لاحتياجات الجماهير، فضلاً عن زيادة مراكز الدراسة الأكاديمية، والبحث والنشر، في مجال الإعلام، وإنشاء هيئة جديدة مستقلة، لتقييم أداء الصحافة لعملها، وتقديم تقرير سنوي حول هذا الأداء. كما أوصت اللجنة العاملين، بمجال الإعلام، بالنقد المتبادل، وأن يقبلوا مسؤوليتهم كناقل عام للمعلومات والمناقشة. كما قدم أستاذ أمريكي، هو كيرتس مونتجري، في كتابه (مسؤولية رفع المعايير) رؤية جديدة للمسؤولية تقول : إنه إذا قامت الصحافة بإعلام الناس، والمحافظة على خصوصيتهم ومراعاة قيمهم فهذه نصف المسؤولية، ولكن النصف الآخر هو بيان مسؤولية الجماهير، تجاه المادة المذاعة، التي هي بدورها تجاه أنفسهم، إذ يجب، على الجمهور، ألا يتعامل مع ما يقدم، من خلال الصحافة والتلفزيون، على أنه وجبة، كتلك التي يشتريها من السوبر ماركت، بل عليه أن يدرك الوقائع، ولا يتقبلها كما يقرأها أو يسمعها، بل يزن الأفكار، التي تتفق، أو تختلف، مع ميوله ويضع افتراضاته الأساسية محلاً للنقاش.

ويساوي روبرت راي، في كتابه (مسؤولية الجرائد) بين المسؤولية الاجتماعية، وصدق الأخبار والحيدة، لأنها أساس حق القراء في المعرفة، ثم المناقشة الديمقراطية في المجتمع والتي تسهم في تطويره. ويلخص دينيس ماكويل المبادئ الأساسية، لنظرية المسؤولية الاجتماعية، في الجوانب الآتية :

أ. إن الصحافة وكذلك وسائل الإعلام الأخرى، يجب أن تقبل وأن تنفذ التزامات معينة تجاه المجتمع .

ب. يمكن تنفيذ هذه الالتزامات من خلال الالتزام بالمعايير المهنية، لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن .

ج. لتنفيذ هذه الالتزامات يجب أن تنظم الصحافة نفسها بشكل ذاتي .

د. إن الصحافة يجب أن تتجنب نشر ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة، والعنف والفوضى الاجتماعية، أو توجيه أية إهانات إلى الأقليات.

هـ. إن الصحافة يجب أن تكون متعددة وتعكس تنوع الآراء وتلتزم بحق الرد.

و. إن للمجتمع حقاً على الصحافة، في أن تلتزم بمعايير رفيعة في أدائها لوظائفها.

ز. إن التدخل العام يمكن أن يكون مبرراً لتحقيق المصلحة العامة.

وبلاحظ أن هذه النظرية قد طرحت بعض الحلول التي تتمثل في تنظيم مهنة الصحافة من خلال إصدار موثيق شرف مهنية، لحماية حرية التحرير الصحفي، والممارسة الصحفية، وإصدار قوانين للحد من الاحتكار، وإنشاء مجالس للصحافة، وإنشاء نظام لتقديم إعانات للصحف. ولكن مجمل الأفكار التي طرحتها هذه النظرية لم تكتمل أمامها فرصة التنفيذ، بشكل تام، فقد نظر الصحفيون الأمريكيون إلى هذه الأفكار على أنها تمثل اتجاهاً نحو الاشتراكية وخطراً على حرية الصحافة . كما قوبلت هذه الأفكار بمعارضة عنيفة من مجموعات ملاك الصحف . ومع ذلك يمكن القول أن نظرية المسؤولية الاجتماعية قد حققت بعض النتائج الإيجابية، في بعض دول أوروبا، مثل السويد، التي واجهت حظر سيطرة الاحتكارات على صحافتها بإنشاء نظام لتقديم إعانات حكومية للصحف، بهدف المحافظة على التنوع الصحفي مما أدى خلال حقبة الستينيات من القرن الماضي، إلى المحافظة على بقاء كثير من الصحف الصغيرة في السويد. ولقيت فكرة تقديم معونات للصحف رفضاً شديداً، في بريطانيا وغيرها، من دول أوروبا خوفاً من استغلال الحكومات لها، في التدخل في شؤون الصحافة. كما صدرت قوانين للحد من الاحتكار والتركيز في ملكية الصحافة، في بريطانيا وفرنسا لكنها لم تستطع أن توقف تزايد معدل التركيز والاحتكار أو تحافظ على بقاء الصحف الصغيرة.

٤. النظرية الشيوعية

شهد الربع الأول من القرن العشرين ميلاد نظرية الصحافة الشيوعية. والتي يُعدّ كارل ماركس الأب الروحي لها، النظرية متأثرة بفلسفة زميله الألماني، جورج هيغل. وترتكز هذه النظرية على أن وظائف وسائل الإعلام، في المجتمع الشيوعي، هي نفسها وظائف الجهاز الحاكم، أي دعم بقاء وتوسع النظام الاشتراكي، وأن هذه الوسائل يجب أن توجد، لنشر السياسة

الاشتراكية، وليس لها أن تبحث عن الحقيقة. وفي ظل هذه النظرية، فإن وسائل الإعلام الجماهيرية تعد أدوات للحكومة، وجزءاً، لا يتجزأ، من الدولة، والدولة تملك وتقوم بتشغيل هذه الوسائل، والحزب الشيوعي هو الذي يقوم بالتوجيه، وتسمح النظرية الشيوعية بالنقد الذاتي (مثل الحديث عن الفشل في تحقيق الأهداف الشيوعية). وتفترض النظرية الشيوعية أن الجماهير أضعف وأجهل من أن تحاط علماً بكل ما تقوم به الحكومة . ووسائل الإعلام يجب أن تعمل دائماً من أجل الأفضل، والأفضل عادة، هو ما تقوله القيادة ويتفق، بطبيعة الحال، مع خط النظرية الماركسية، ومن ثم فإن كل ما تفعله وسائل الإعلام كي تدعم وتساهم في إنجاح الشيوعية يعد أخلاقياً في حين أن كل ما تفعله لعرقلة الإنجاز الشيوعي يعد غير أخلاقي.

وبعد تفكك الإتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الاشتراكية في أوروبا، لم تعد هناك امتداد لهذه النظرية سوى في ثلاث دول من دول العالم، هي الصين، وكوريا الشمالية، وكوبا. وتحمل هذه النظرية أسساً فكرية مبنية على كتابات كل من ماركس وإنجلز على المستوى النظري، وعلى لينين على المستوى التطبيقي. وتتأسس النظرية الشيوعية (إحدى النظريات الأربع في الصحافة وكانت تسمى بالنظرية السوفيتية الشيوعية) على فكرة أن تكون الصحافة والإعلام أداة من أدوات الحزب الشيوعي الحاكم. ولهذا فإن الحزب هو الذي يتحكم تحكما كاملا في مجريات الشأن الإعلامي في الدول الشيوعية. وتعمل وسائل الإعلام الشيوعية على تربية الشعب على المسار الاشتراكي، وتقوية القناعات الشعبية بالفكر الشيوعي السائد، ومحاربة الفكر المضاد الذي تمثله الرأسمالية الغربية.

وتتفق النظريتان السلطوية والشيوعية في محورية المجتمع - وليس الفرد - كأساس لتبرير السيطرة والتحكم في وسائل الإعلام. فمصلحة الجماعة وهيمنة الدولة تتجاوز مصلحة الفرد، لكن الاختلاف بينهما يأتي في جانب ملكية وسائل الإعلام، فالنظرية السلطوية تتيح

الملكية الخاصة لوسائل الإعلام، بينما ملكية وسائل الإعلام في المجتمع الشيوعي هي من اختصاص الحزب الشيوعي الحاكم.

٥. نظرية المسؤولية الدولية للصحافة

قدم الدكتور مختار التهامي، عام ١٩٥٨، مشروع دستور دولي للصحافة يمثل نظرية جديدة من نظريات الإعلام، يطلق عليها اسم نظرية المسؤولية الدولية، والدولية، مضيفاً بذلك، نظرية خامسة، إلى نظريات الإعلام الأربع، المعروفة وقتها، وهي: نظرية السلطة، والنظرية الليبرالية، ونظرية المسؤولية الاجتماعية، والنظرية الاشتراكية. وتقوم نظرية المسؤولية الدولية والدولية للصحافة، على مطلب أساسي، وهو أن تخلع الصحافة رداء السلبية عنها، وأن تدخل ميدان المعركة الدولية الكبرى، بين أعداء الإنسانية، وأصدقائها، لكي تلعب الدور الإيجابي، الذي يحتمه عليها الارتباط الوثيق، بين تاريخ الصحافة، وكفاح الشعوب، وتقدمها في مدارج الديمقراطية الحقيقية. وتلقي النظرية على كواهل الأسرة الصحفية الدولية، مسؤولية ضخمة، وتطالبها، باسم شرف المهنة الصحفية، وباسم الإنسانية، وباسم الشعوب التي وثقت فيها، واعتمدت عليها، ألا تخون هذه الشعوب، في هذه المرحلة الحرجة، من تاريخ المجتمع الدولي الحديث، بل من تاريخ الجنس البشري، بأجمعه، وأن تتقدم إليها، بالحقيقة كاملة عن الأوضاع والتغيرات، التي تسيطر على مجتمعنا الدولي المعاصر، وتتحكم في حياة الملايين ورفاهيتهم وطمأننتهم، دون مجاملة لأحد، أو ضغط من أحد. وأطلق على هذا المشروع نظرية المسؤولية الدولية والدولية، وهو ينقسم إلى أربعة أقسام، هي :

أولاً: تصريح صحفي عالمي إلى جميع شعوب العالم يدعوها إلى اتخاذ مواقف إيجابية مشتركة معينة لتأكيد السلام والرفاهية الدولية، وهذا التصريح يستمد وجوده من دراسة الحقائق السياسية والاقتصادية والنفسية الدولية المعاصرة .

ثانياً: ميثاق شرف دولي يرتبط به الصحفيون أنفسهم ويستقي مواده من هدى التصريح سالف الذكر، ومن هدى البحث الذي قدمه.

ثالثاً: مشروع اتفاقية دولية ترتبط بها حكومات العالم، لتأمين حرية الصحافة.

رابعاً: مجموعة من التوصيات مقدمة إلى الأمم المتحدة، وفروعها.

٦. نظرية الصحافة التنموية :

تمثل نظرية الصحافة التنموية أو الإعلام التنموي محاولة جادة لمواجهة الاندفاع نحو الاستعمار الالكتروني ويعتقد الباحثون وفقاً لهذه النظرية أن متطلبات الصحافة الناشئة تختلف عن متطلبات الصحافة الناضجة . والصحافة التنموية هي المفهوم الذي يحاول التعامل مع الاحتياجات والإمكانات والآمال الصحفية التي صاحبت ظهور الدول النامية ، كما انها تمثل نظرية إعلامية تشجع الصحافة على الالتزام بالأولويات والأهداف التي تضعها الحكومة . وتفترض هذه النظرية أن كل الجهود بما فيها جهود وسائل الإعلام المحلية يجب أن تعمل وتصب في اتجاه دعم الأهداف الوطنية . ولا تزال هذه النظرية عبارة عن مجموعة من الآراء والتوصيات، الملائمة لكافة وسائل الإعلام ووظائفها، في الدول النامية. وتكتسب هذه النظرية وجودها المستقل عن نظريات الصحافة الأخرى، من اعترافها وقبولها للتنمية، وتأكيدها على هوية الأمة، ووحدتها وتماسكها، ورفضها التبعية والسلطوية المتعسفة. وصحافة التنمية كما يعرفها ليونارد سوسمان، هي تركيز الصحفيين الموضوعيين، على أخبار أحدث التطورات، في مجالات التنمية المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى نجاح التنمية الاقتصادية، وتحقيق الوحدة الوطنية، أو هي: "استخدام الحكومة لمتنافذ الاتصال، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية". وتتطلب صحافة التنمية من الصحف، كما يقول ناريندر اجاروالا، أن تتفحص بعين ناقدة، وتقيم وتكتب، عن مدى ارتباط المشروع التنموي، بالاحتياجات المختلفة والقومية، وتتفحص الاختلافات بين الخطة وتطبيقها، والاختلاف، بين آثارها على الناس، في تصريحات المسؤولين، وبين آثارها الفعلية. ويلاحظ التناقض بين الاستخدام الحكومي للصحافة، في خدمة التنمية، وبين الدور الرقابي للصحافة؛ ففي ظل السيطرة الحكومية، يتراجع النقد وتتحول أخبار التنمية، إلى دعامة سياسية للحكومة وقيادتها. ولعل هذا التناقض هو الذي دعا المفكر

الإعلامي الإنجليزي، أنتوني سميث، إلى التأكيد على ضرورة التفرقة، بين صحافة التنمية والاتصال في خدمة التنمية، إلا أنه يرى أن المفهومين يتداخلان، في إطار السيطرة الحكومية. وهو ما يؤكد، كالريب رامبال، مشيراً إلى تساند مفاهيم "صحافة التنمية"، و"الصحافة الموجهة"، و"الاتصال في خدمة التنمية". ووفق النظرية التنموية، تتلخص مهام وسائل الإعلام، في عملية التنمية، في النقاط الآتية :

- تشكيل اتجاهات الشعب، وتنمية هويته الوطنية.
- مساعدة المواطنين، على إدراك، أن الدولة الجديدة قد قامت بالفعل.
- انتهاج سياسات، تقررها الحكومة، بهدف المساعدة، في تحقيق التنمية الوطنية.
- تشجيع المواطنين، على الثقة بالمؤسسات، والسياسات الحكومية، مما يضيف الشرعية على السلطة السياسية، ويقوى مركزها.
- الإسهام في تحقيق التكامل السياسي والاجتماعي، من خلال بحث الصراعات السياسية والاجتماعية، وإحباط أصوات التشردم والتفرقة، والتخفيف من التناقضات، في القيم والاتجاهات، بين الجماعات المتباينة.
- المساعدة في الاستقرار، والوحدة الوطنية، وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الذاتية.
- إبراز الإيجابيات، وتجاهل السلبيات، وتقليل حجم النقد إلى أدنى حد.

وصحافة التنمية هي النتيجة الطبيعية للصحافة الثورية، فهي تسعى إلى خلق أمة جديدة وتنميتها. ويرى بعض الباحثين أن الصحافة الثورية وصحافة التنمية، من الضرورات الأساسية لقيادة معركة تحرير بلد من البلاد، من السيطرة الأجنبية، وهما يمثلان مصدر فزع، لمؤيدي الوضع الراهن، والمدافعين عنه، وهذان النمطان من أنماط الصحافة قد يتسمان، في بعض

الأحيان، بالحماس العاطفي، والابتعاد عن الموضوعية، بل وحتى الميل إلى الجدل العنيف، والعدوانية.

وتتوخى النظرية التنموية المعالجة المتأنية للأخبار المثيرة، وترى أن نشرها وبثها ربما يأتي بنتائج سلبية على المجتمع أو على الأوضاع السياسية والاقتصادية بشكل خاص، إذ لا تؤمن هذه النظرية بمقولة إن الأخبار السيئة هي أخبار جيدة من وجهة النظر الإعلام bad news is good news لأنها تستدعي عناوين كبيرة ومساحات وصفحات كثيرة من التغطية الإعلامية. وفي المقابل، تتجه وسائل الإعلام التنموية إلى مفهوم التغطيات الإيجابية، أو ما يسمى بالإخبار الجيدة good news نظراً لكونها تدعم الأوضاع الداخلية في تلك المجتمعات، وتعطي أولويات رئيسة للثقافات المحلية. وقد تعرضت النظرية التنموية للنقد من أنصار النظريات الليبرالية على خلفية أن كل ما تقوم به وسائل الإعلام في الدول النامية طبقاً لهذه النظرية ليس إلا رقابة مباشرة وتشويشاً على مصداقية وسائل الإعلام. وهذا ما حدا بوكالات الأنباء العالمية ووسائل الإعلام الدولية إلى إهمال الأخبار والتقارير التي تأتي من وسائل الإعلام في الدول النامية، بحجة أنها مواد دعائية لا تستحق النشر أو البث.

٧. نظرية المشاركة الديمقراطية

تعد هذه النظرية أحدث إضافة إلى نظريات الصحافة، وأضعفها تحديداً، فهي تفتقر، حتى الآن، إلى وجود حقيقي، في الممارسات المختلفة، للمؤسسات الإعلامية، فضلاً عن أن بعض سياساتها تتضمنها نظريات الصحافة الأخرى.

برزت هذه النظرية من واقع الخبرة العملية، كاتجاه إيجابي، نحو ضرورة وجود أشكال جديدة، في تنظيم وسائل الإعلام، كما نشأت كذلك، كرد فعل مضاد للطابع التجاري، والاحتكاري لوسائل الإعلام المملوكة، ملكية خاصة، وتوجد هذه النظرية في المجتمعات

الليبرالية المتقدمة، على الرغم من ارتباطها ببعض العناصر، التي تطرحها النظرية التنموية، خاصة ما يتعلق منها بالتأكيد على أسس المجتمع، والاهتمام بالاتصال الأفقي، بدلاً من الاتصال الرأسي، من أعلى إلى أسفل، والذي يعني سلبية مشاركة المتلقي، في عملية الاتصال، وهو اتجاه واضح تماماً، في الدول الأوروبية، خاصة دول اسكندنافيا، وبعض الدول الأوروبية الأخرى. وتعطي هذه النظرية أهمية قصوى لبدايل إعلامية جديدة بعيدة عن الوجه التجاري والاحتكاري البحت الذي تفيض به وسائل الإعلام الكبرى. وتؤكد هذه النظرية دور المستقبل الإعلامي في صناعة المادة الإعلامية - على عكس ما تقوم به وسائل الإعلام التقليدية في دور محوري للمرسل الإعلامي - . وتسعى النظرية إلى كسر الاحتكار الذي تؤسسه المنظمات الإعلامية الكبرى بإيجاد بدايل من وسائل الإعلام المحلية باستخدام الكيبل التلفزيوني ومحطات إذاعية وتلفزيونية وصحف محلية. ولتعزيز هذا الدور تعطى الجماعات المحلية والثقافات الفرعية أدوات إعلامية ليمارسوا دورهم في تعزيز ثقافتهم وحضورهم الاجتماعي، وهذا الدور موجود في حالات عديدة في الولايات المتحدة، ولكنه ممارسة معروفة بشكل خاص في الدول الإسكندنافية .

ويعبر مصطلح المشاركة الديمقراطية عن معنى التحرر، من الأحزاب السياسية القائمة، والنظام البرلماني الديمقراطي، الذي بدا وكأنه انفصل عن جذوره، وأنه يعوق المشاركة، في الحياة الاجتماعية والسياسية، بدلاً من أن يدعمها. وتتطوي هذه النظرية على آراء معادية لنظرية المجتمع الجماهيري، الذي يتسم بالتنظيم المعقد، والمركزية الشديدة، الذي فشل في أن يوفر فرصاً حقيقية للأفراد والأقليات، في التعبير عن اهتماماتها ومشكلاتها. وترى هذه النظرية أن الصحافة الحرة فاشلة، بسبب خضوعها لاعتبارات السوق، التي تفرغها من محتواها. وترى أن نظرية المسؤولية الاجتماعية غير ملائمة بسبب ارتباطها ببيروقراطية الدولة. وترى أن التنظيم الذاتي لوسائل الإعلام لم يمنع نمو مؤسسات إعلامية، تمارس سيطرتها من مراكز قوة في المجتمع. وفشلت وسائل الإعلام في مهمتها وهي تلبية الاحتياجات الناشئة من الحياة اليومية للمواطن . وهكذا فإن الفكرة الأساسية، في نظرية المشاركة الديمقراطية، تكمن في

احتياجات ومصالح وآمال جمهور متلق نشط، في مجتمع سياسي، وحق المواطن، في استخدام وسائل الاتصال، من أجل التفاعل والمشاركة، على نطاق صغير في مجتمعه. ويعتقد مؤيدوها أن وسائل الإعلام، التي تنشأ، في ظل هذه النظرية، سوف تُعني أكثر بالحياة الاجتماعية، وتخضع لسيطرة مباشرة، من جمهورها، وتقدم فرصاً للمشاركة، على أسس، يحددها مستخدموها، بدلاً من المسيطرين عليها.

وتتلخص المبادئ الأساسية لهذه النظرية، في الأمور الآتية:

١. إن للمواطن الفرد، ولجماعات الأقليات، حق الوصول إلى وسائل الإعلام، واستخدامها، ولهم كذلك، الحق في أن تخدمهم وسائل الإعلام، طبقاً للاحتياجات، التي يحددها هم.
٢. إن تنظيم وسائل الإعلام، ومحتواها، لا ينبغي أن يكون خاضعاً لسيطرة بيروقراطية حكومية، أو سياسية مركزية.
٣. ينبغي أن توجد وسائل الإعلام، أصلاً، لخدمة جمهورها، وليس من أجل المنظمات، التي تصدر هذه الوسائل، أو المهنيين العاملين بها، أو عملائها، أو جمهورها.
٤. إن الجماعات والمنظمات والتجمعات المحلية، ينبغي أن يكون لها وسائلها الإعلامية.
٥. إن وسائل الإعلام، صغيرة الحجم، التي تتسم بالتفاعل والمشاركة، أفضل من وسائل الإعلام المهنية الضخمة، التي ينساب محتواها، في اتجاه واحد.
٦. إن الاتصال أهم من أن يترك للمهنيين.

ويتمثل الوجود الفعلي لهذه النظرية، في الصحافة السرية، وما أُطلق عليه محطات راديو القراصنة، والتلفزيون اللاسلكي، في التجمعات المحلية ووسائل الإعلام، في التجمعات الريفية، ومنشورات الشوارع، والملصقات السياسية. ويتوقع البعض أن تفتح التطورات التكنولوجية آفاقاً أرحب، أمام هذه النظرية، من خلال إتاحة أجهزة النسخ، بأسعار منخفضة،

والوصول إلى مزيد من قنوات الاتصال الإلكترونية، ويتوقع أن يظل تأثير هذه القنوات الجديدة، على أوضاع وسائل الإعلام، القائمة الآن، هامشياً، خلال المستقبل المنظور.

وقد تمخضت النظريات السبعة الآتية الذكر عن ظهور مبادئ أخلاقيات الصحافة الدولية ومنها مبادئ أخلاقيات الصحافة في أمريكا، والمبادئ الدولية للأخلاقيات المهنية الصحفية التي حددها الاجتماع الرابع للصحفيين العالميين والإقليميين في باريس عام ١٩٨٣ تحت رعاية منظمة اليونسكو . ويمكن إيضاح تلك المبادئ كما يأتي :

١. مبادئ أخلاقيات الصحافة في أمريكا :

حددت جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية مبادئ أخلاقيات المهنة الصحفية في بيان لها ورد على شكل ستة مواد هي:

المادة الأولى : المسؤولية :

ان الهدف الرئيسي من جمع الأنباء والآراء وتوزيعها هو خدمة الرفاهية العامة، وذلك عن طريق إمداد الناس بالمعلومات وتمكينهم من إصدار الأحكام حول قضايا العصر . والصحفيون والصحفيات الذين يسيئون استخدام هذه السلطة المتاحة لهم بحكم مهنتهم أو يوجهونها لدوافع أنانية أو لأغراض غير جديرة يكونون قد خانوا الثقة الممنوحة لهم من الرأي العام . ان الصحافة الأمريكية حصلت على حريتها لا لكي تقدم المعلومات فقط ، أو لتصبح مجرد منصة للحوار، ولكن لكي تقدم أيضاً فحصاً دقيقاً ومستقلاً تعمل له قوى المجتمع المختلفة حساباً بما في ذلك السلطة الرسمية على جميع مستويات الحكومة .

المادة الثانية : حرية الصحافة :

ان حرية الصحافة هي من أجل الشعب، ويجب الدفاع عنها ضد أي انتهاك أو اعتداء من أي جهة سواء كانت عامة أم خاصة . وعلى الصحفيين ان يكونوا يقظين دائماً، وان يتأكدوا

من أن كل ما يهم الجمهور يجب ان يتم علانية . وعليهم ان يكونوا حذرين من أي شخص أو أية جهة تحاول استغلال الصحافة لأغراض شخصية .

المادة الثالثة : استقلال الصحفي :

على الصحفيين ان يتجنبوا التصرفات غير اللائقة أو الظهور بمظهر غير لائق وعليهم أيضاً تجنب أي تضارب في المصلحة أو ما يدل على هذا التضارب، وعليهم الا يقبلوا أي شيء، وألا يسعوا وراء أي نشاط قد يؤثر أو يبدو انه يؤثر في كراماتهم وأمانتهم .

المادة الرابعة : الصدق والدقة :

إن الحصول على ثقة القارئ هو أساس الصحافة الجيدة ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان أن يكون المحتوى الإخباري للصحافة دقيقاً وخالياً من أي انحياز، وأن يكون في نطاق الموضوع، وأن تغطي القصة جميع الجوانب وأن تنشرها بعدالة . والمقالات والتعليقات أيضاً يجب أن تتمسك بنفس مبادئ الدقة في التعرض للحقائق مثلما تفعل القصة الإخبارية . أما الأخطاء الهامة في تقديم الحقائق والأخطاء التي تنجم عن الحذف فيجب تصحيحها فوراً وفي مكان بارز .

المادة الخامسة : عدم الانحياز الصحفي :

ليس معنى ان تصبح الصحافة غير منحازة أن تسكت عن السؤال أو أن تمتنع عن الاعراب عن رأيها في مقالاتها . ولكن الممارسة السليمة تتطلب ان يكون هناك فصل واضح بالنسبة للقارئ بين ما تقدم الصحيفة تقارير إخبارية، وبين الراي فالمقالات التي تحتوي على آراء وتفسيرات شخصية يجب ان يتعرف عليها القارئ بوضوح في صفحة الرأي .

المادة السادسة : كتابة القصة الخبرية بإنصاف

يجب على الصحفيين أن يحترموا حقوق الأشخاص الذين لهم علاقة بالأخبار، وأن يراعوا المعايير المشتركة للأمانة والشرف، وإن يكونوا مسؤولين أمام الجمهور عن عدالة تقاريرهم الإخبارية ودقتها . كما أن الأشخاص الذين يتم اتهامهم علناً يجب إعطائهم حق الرد في أقرب فرصة . كما أن العهود التي يقدمها الصحفي بالحفاظ على سرية مصادر أخباره لا بد من الوفاء بها مهما كان الثمن . ولهذا السبب يجب أن لا يقدم الصحفيون باستخفاف ما لم تكن هناك حاجة واضحة وملحة الى الحفاظ على ثقة المصادر في الصحفي فان مصادر هذه الأخبار يجب الكشف عنها . هذه المبادئ الهدف منها حماية وتقوية رابطة الثقة والاحترام بين الصحفيين الأمريكيين وبين الشعب الأمريكي، وهي رابطة تعتبر أساسية لقاء منحة الحرية التي ائتمن مؤسسو أمريكا الصحافة والشعب على صيانتها .

٢. مبادئ أخلاقيات الصحافة الدولية لمنظمة اليونسكو :

عقد الاجتماع الرابع للصحفيين العالميين والإقليميين في باريس عام ١٩٨٣ اجتماعاً تحت رعاية منظمة اليونسكو، وحدد المبادئ الدولية للأخلاقيات المهنية الصحفية على النحو الآتي :

١. مبدأ حق الشعب في المعلومات الصادقة : وذلك من خلال إعلام دقيق وحرية التعبير من خلال وسائل الإعلام .

٢. مبدأ التزام الصحفيين بالحقيقة الموضوعية : حيث أن مهمة الصحافة خدمة الشعب في تقديم معلومات صادقة وموثوقة .

٣. مبدأ مسؤولية الصحفي الاجتماعية : حيث يتحمل الصحفي مسؤولية الأنباء التي ينقلها أمام وسائل الإعلام وأمام الجمهور .

٤. مبدأ نزاهة الصحفي المهنية : فلا يقبل الصحفي تغليب مصلحته الشخصية على مبدأ النزاهة في تقديم أخبار صحيحة وموثوقة مع حقه بعدم العمل ضد معتقداته، وعدم الكشف عن مصادر المعلومات .

٥. مبدأ حق الشعب في المعلومات والمشاركة : حيث يجب احترام مشاركة الشعب في وسائل الإعلام واحترام الرأي والرأي الآخر .

٦. مبدأ احترام الخصوصية والكرامة الإنسانية : حيث يتوجب على الصحفي أن يحترم حق الفرد في الخصوصية تمشياً مع شروط القانون الدولي والوطني بخصوص حماية الحقوق وسمعة الآخرين .

٧. مبدأ احترام مصلحة الشعب : إذ يتوجب على العاملين في الصحافة احترام مصالح المجتمع ومؤسساته وأخلاقياته .

٨. مبدأ احترام القيم العالمية وتنوع الثقافات : يجب ان تعمل الصحافة على دعم القيم الإنسانية مثل السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام القرارات الدولية ونزع السلاح وإحلال الأمن والاستقرار .

٩. مبدأ القضاء على الحروب والشرور التي تواجه الإنسانية : عن طريق الحث على منع الحروب وسباق التسلح ورفض التمييز العنصري والعنصري والقومي والديني.

١٠. مبدأ تطوير نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال : على أساس احترام العلاقات الدولية وتنميتها والتعايش باحترام بين الأمم والتعاون الدولي في مجال الإعلام الدولي .

المصدر : أ.م.د سعد سلمان المشهداني : الصحافة العربية والدولية (المفهوم، الخصائص،

المشاكل، النماذج، الاتجاهات) ، الامارات العربية المتحدة ، دار الكتاب الجامعي ، ٢٠١٤.

